وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المادة : التداولية

جامعة الانبار – كلية الآداب أستاذ المادة : أ.د. علي حسين

قسم اللغة العربية - الدراسات العليا (الدكتوراه / لغة) (٢٠١٩ - ٢٠٢٠)

الفصل الثاني

المحاضرة : الثانية

(أفعال الكلام في الدرس اللغوي العربي)

يرى بعض الدارسين المحدثين أنّ العلماء العرب القدماء - على اختلاف تخصصاتهم اللغوية والنحوية والبلاغية والأصولية - قد كانوا على وعي كبير بالجانب التداولي الاستعمالي للغة، إذ إنّ دراسة هؤلاء العلماء لمعاني الكلام ضمن مباحث نظرية الخبر والإنشاء، واهتمامهم بالمقامات التخاطبية، وأحوال ومقاصد المتخاطبين؛ كل ذلك لا يختلف كثيرا عما تعرضه نظرية الأفعال الكلامية في الدرس اللساني الغربي الحديث. وهو ما ستعرض له الدراسة في هذا المبحث، وبيان كيفية تناول أولئك القدماء لظاهرتي الخبر والإنشاء، مع التركيز على الجهود التداولية لكل من النحويين، والبلاغيين في تعاملهم مع هذه الظاهرة من خلال التعرض لنماذج من الأفعال الكلامية في أساليبهم المختلفة .

أولا: نظرية الخبر والإنشاء في التراث اللغوي العربي

لقد نالت ظاهرة الخبر والإنشاء في التراث اللغوي العربي عناية واهتمام كل من النحاة، والبلاغيين وعلماء الأصول، بالإضافة إلى علماء الكلام وعلماء المنطق الذين ركزوا اهتمامهم على الأساليب الخبرية بعد أن ميزوها عن الأساليب الإنشائية، وبينوا حدود كل منها .

وإذا كانت هذه الظاهرة تمثل المحور الذي تدور حوله دراسات القدماء على اختلاف تخصصاتهم، إلاّ أنّهم اختلفوا في مسألة التمييز بين أقسام

هذين الأسلوبين واعتمدوا في ذلك على معايير منطقية وأخرى تداولية متداخلة فيما بينها، بحيث يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي . ومن هذه المعايير :

أ/معيار الصدق والكذب :

هو أول المعايير التي اعتمدها القدماء في التمييز بين الخبر والإنشاء، إذ الخبر ـ في نظرهم ـ هو ما احتمل الصدق أو الكذب، وأما الإنشاء فهو ما ليس كذلك .

وقد أكّد المبرّد(ت285هـ) اعتماد هذا المعيار في كتابه (المقتضب) عند حديثه في باب الابتداء بقوله:<< والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب >>.

كما اعتمده الغزالي (ت505هـ) في (المستصفى) حين حديثه عن أقسام الخبر في باب (تقسيم الخبر من حيث التصديق والتكذيب)؛ إذ نجده يقسم الخبر وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام: خبر يجبُ تصديقه : ومنه ما أخبر الله ـ تعالى ـ عنه وما أخبر عنه رسوله (صلى الله عليه وسلم) ...، و خبر يجب تكذيبه : ومنه الأخبار التي يُعلم خلافها بضرورة العقل، أو النظر أو الحسّ ...، ومنها كذلك الأخبار التي تخالف النص القاطع من الكتاب والسّنة المتواترة وإجماع الأمة ...، و خبر لا يوصف بالصدق ولا بالكذب : يجب التوقف فيه، وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشّرع والعبادات مما عدا القسمين المذكورين .

وأما السّكاكي (ت626هـ) في (المفتاح)، فيذهب إلى أنهّ من غير الممكن تعريف الخبر والإنشاء تعريفا حدّيا، وأنّ غاية ما يمكن تعريفهما به هو من خلال لوازمهما بقوله : << ثم إن الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما يفترقان باللازم المشهور ، وهو احتمال قبول الصدق والكذب >> . ويبدو واضحا من خلال هذه التعريفات أن معيار الصدق والكذب كان أول المعايير وأكثرها شيوعا لدى الدارسين العرب القدماء في تمييزهم بين الخبر والإنشاء .

ب/ معيار مطابقة الكلام النسبة الخارجية :

ذهب بعض العلماء العرب إلى التمييز بين الخبر والإنشاء باعتبار مطابقة الكلام للنسبة الخارجية، وكان هذا المعيار قد وجد له صدى لدى الكثير من العلماء ، فقد اختاره الخطيب القزويني (ت739هـ)في (الإيضاح) بقوله:<< الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون له خارج، فالأول الخبر، والثاني الإنشاء >> .

كما اختاره ـ كذلك ـ ابن خلدون (ت808هـ) في مقدمته قائلا: << ثم الجملة الإسنادية تكون خبرية وهي التي لها خارج تطابقه أولاً، والإنشائية وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه << .

ومن القائلين بهذا المعيار ـ كذلك ـ الشريف الجرجاني (ت816هـ) الذي استضعف الاعتداد بمعيار الصدق والكذب للتمييز بين الخبر والإنشاء ،وارتأى بأن يعتدّ بالنسبة التي في الكلام من حيث مطابقتها لنسبة أخرى، وعرّف الإنشاء بأنه <<كلام لفظه سببٌ لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى ، وعرّف الإنشاء بأنه:<< كلام لفظه سببٌ لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى >> . وعليه لا يحتمل المطابقة ولا عدمها؛ لكون المطابقة ، في واقع الأمر، نسبة، وكل نسبة توجب منتسبين سابقين عليها. أما الخبر ، فإنه وإن كان لفظه سببا لنسبة هي صورة الكلام ، لكنها مسبوقة بنسبة أخرى هي حكاية عنها، فإن تطابقا فالخبر صادق، وإلاّ فهو كاذب . وتأخذ هذه المطابقة الصور الأربعة التالية :

ـ أن يطابق الواقع واعتقاد المتكلم ـ أن يطابق الاعتقاد دون الواقع .

ـ أن يطابق الواقع دون الاعتقاد ـ أن لا يطابق شيئا منهما .

ج/ معيار القصد :

إنّ اعتماد المعياريين المنطقيين السابقين غير كاف وغير حاسم في كثير من الحالات للتمييز بين الأسلوبين الخبري والإنشائي، لذلك أدخل بعض العلماء معيار القصد ـ أي قصد المتكلم ـ باعتباره قرينة تداولية خالصة

للتمييز بين هذين الأسلوبين، لأنّ للعلم بمقاصد المتكلمين أهمية بالغة في تحديد ماهية الكلام والغرض منه، ولذلك فقد اعتبره عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ) علم ضرورة بقوله :<< وقد أجمع العقلاء على أنّ العلم بمقاصد في محاورتهم علم ضرورة ... >> . ثم يُبينّ حقيقة هذه المقاصد والأغراض في موضع آخر بأنّها المعاني التي يُنشئها الإنسان في نفسه، ويُصرّفها في فكره، ويناجي بها قبله، ويراجع فيها عقله.

ويدعم رأي الجرجاني هنا ؛ قول ابن خلدون: << اعلم أنّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده ، وتلك العبارة فعل لساني ناشئة عن القصد لإفادة الكلام >> .

وهذا التعريف لابن خلدون هو من أدقّ التعاريف التي تربط اللغة بالاستعمال والأداء الفعلي لها من طرف المتخاطبين .

ومن العلماء الذين أدرجوا معيار القصد في التمييز بين ضربي الكلام الخبري والإنشائي ابن يعقوب المغربي (ت1168هـ)؛ حيث يقول: << ... فذلك الكلام الذي له تلك النسبة ـ ويعني النسبة الخارجية المطابقة للنسبة الكلامية ـ خبر ... وإلاّ يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج أحد الأزمنة الثلاثة ، بأن لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية، بل قُصد به كون نسبته توجد باللفظ (فإنشاء)، أي فالكلام الموصوف بما ذكر (إنشاء) كقولك: بعثُ، عند قصد إنشاء البيع ... فإنّ نسبة البيع إلى الفاعل إنّما وجدت باللفظ >> .

ثانيا: <u>جهود النُّحاة في دراسة الأفعال الكلامية :</u>

ينُكر بعض المحدثين على الدرس النحوي العربي إهماله للمعنى والمقام ، واهتمامه بتلك النظرة المعيارية التي تتناول التركيب من الناحية الشكلية، وتتّبع علامات الإعراب والبناء في أواخر الكلم دون أن تربطها بالمعاني التي يقصدها المتكلم ويريد إبلاغها الى السامع، ومن هؤلاء الدكتور (إبراهيم مصطفى) في كتابه (إحياء النحو) والذي ينكر على النحاة عنايتهم بالإعراب دون الأساليب والنظم ، ويرى أن البحث النحوي

لابدّ أن يمتد فيتناول المعاني البيانية كما يتناول الأشكال الإعرابية، ويتهم النحاة بأنّهم << حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقا منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة >> .

والحقيقة إنّ النحّاة العرب لم يكونوا في منأى عن دراسة المعاني البيانية في مؤلفاتهم، ذلك أنّ المتصفح لكتب النحو العربي تستوقفه الكثير من المسائل النحوية؛ ذات العلاقة الوثيقة بمعاني الكلام، والتي كثيرا ما تكون مبثوثة في أبواب تلك المؤلفات .

فالنحو العربي لم يكن نحوا منطقيا صوريا ومجردا خاليا من دراسة المعنى، بل إنّ حضور المقام والعناية بالمعنى كانت حاضرة وبقوة في تصورات النحاة وتحليلاتهم، وإنّ التغير في العلامات الإعرابية في أواخر الكلم؛ ليس من عمل الألفاظ بعضها في بعض وإنّما هو ـ في الحقيقة ـ خاضع لأثر المعنى المقصود الذي يوجب ذلك التغيير، وللأحوال المقامية التي يُسهم في التواصل بها كلّ من المتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالخطاب . وقد أشار الدارسون القدماء أنفسهم إلى أهمية الاحتفاء بالمعنى باعتباره هو المقصود، وبيّنوا أنّ النّحو ليس هو الإعراب وحده. إذ إنّ العلاقة وطيدة بين الإعراب والمعنى الذي يريد المتكلم إبلاغه إلى السامع، ولكي يتحقق ذلك على المتكلم أن يختار الحالة الإعرابية المناسبة للتركيب اللغوي الذي يُضمّنه المعنى المراد، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب النحو، ومن ذلك ـ مثلا ـ ما ذكره سيبويه (ت180هـ) في (الكتاب)؛ في باب: (ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه)، فقد ذكر سيبويه أمثلة كثيرة في هذا الباب بيّن فيها أنّه يجوز للمتكلم أن يختار الحالة الإعرابية التي يريدها من رفع أو نصب أو جرّ في نفس التركيب اللغوي، من ذلك : (أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيث)، فإن أراد المتكلم التأكيد والإخبار رفع (الفاسق) و(الخبيث)، فيقول :(أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ) . إن هو أراد الشّتم نصب اللفظتين، فيقول: (أتاني زيدٌ

الفاسقَ الخبيثَ). يقول سيبويه : << تقول أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ لم يرد أن يكرّره ولا أن يُعرّفك شيئا تنكره ، ولكنه شتمه بذلك >> .

وإذا كان للمتكلم الحرية في اختيار الألفاظ والتراكيب والحالة الإعرابية التي تخدم غرضه التواصلي، ليتمكن من التأثير في المخاطب، فإن هذا الأخير يفرض على المتكلم أن يُكيّف خطابه بحسب جنسه، وعدده، وحضوره أو غيبته. وأكثر من كل ذلك فإنّ المخاطَب، يفرض على المتكلم استعمال الأسلوب اللغوي الذي يضمن وصول الرسالة إليه، وذلك لأنّ التراكيب اللغوية التي ينتجها المتكلم لا تكون بحسب قوالب شكلية تُصَبُّ فيها المعاني، وإنّما تكون بحسب حال المخاطَب وحاجته، والأمثلة على ذلك كثيرة في تراثنا النحوي، ومنها قصة المتفلسف الكندي مع أبي العباس حينما سأله : << إنّي لأجد في كلام العرب حشوا ! فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال : أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم)، ثمّ يقولون: (إنّ عبد الله قائم)، ثمّ يقولون :(أن عبد الله لقائم)، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد. فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم (عبد الله قائم)، إخبارٌ عن قيامه، وقولهم: (إنّ عبد الله قائم) جوابٌ عن سؤال سائل، وقولهم: (إن عبد الله لقائم)، جوابٌ عن إنكار منكِرٍ قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني. قال : فما أحار المتفلسف جواباً >> .

إنّ سؤال المتفلسف الكندي لأبي العباس يدلّ على أنّه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي وهو (نسبة القيام لعبد الله)، ولذلك ظنّ أنّ في الكلام حشوا دون أن يتنبّه لاختلاف المعاني الإنجازية لتلك الأقوال .

وللظروف المقامية الخارجية المحيطة بالخطاب هي كذلك تأثير على بنية التركيب اللغوي وحالته الإعرابية بما يتناسب مع المعنى الذي يتضمنه ذلك التركيب، والأمثلة على هذا كثيرة في كتاب سيبويه، ومن ذلك ما ورد عنده في باب: (هذا باب يكون المبتدأ فيه مُضمرا ويكون المبني عليه مُظهرا). ففي هذا الباب يعتمد سيبويه على الظروف الخارجية الملابسة للخطاب ليعلل سبب حذف المبتدأ:<< وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلتَ: عبد الله وربّي .

كأنّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيدٌ وربّي. أو أحسست جسداً، أو شممت ريحاً فقلتَ: (زيد)، أو (المسك). أو ذقت طعاما فقلتَ: (العسل)>>.

وليس لسيبويه من وسيلة يعلل بها حذف المبتدأ ـ وهو عمدة في الكلام ـ في مثل هذه التراكيب إلاّ أن يعتمد على قرائن مقامية خارجية، ففي التركيب (عبد الله وربي) علّل حذف المبتدأ اسم الإشارة (هذا) أو (ذاك) بسبب حال الرؤية، أي أنّه حينما رأى صورة عبد الله وقال: (عبد الله وربي)، فكأنما قال :(هذا عبد الله)، والأمر نفسه بالنسبة للأمثلة الأخرى، فإنّ قرينة سماع الصوت، ولمس الجسد، وشمّ الرائحة، هي التي سوغت للمتكلم حذف المبتدأ في هذه التراكيب وأمثالها. إنّ شواهد كهذه وغيرها كثير في أبواب كتاب سيبويه، ومؤلفات نحوييننا المتقدمين، وكذا بعض المتأخرين منهم ؛ هي خير دليل على اهتمامهم بالجانب التداولي للغة، وهي تدحض رأي القائلين بأن النحو العربي نحو شكلي وصوري، وأنّ النحاة العرب لم يولوا اهتمامهم لدراسة المعنى، وفيما يلي بعض النماذج من الأفعال الكلامية ـ بالإضافة إلى ما ذكر ـ تبيّن الوعي النحوي بالجانب التداولي والاستعمالي للغة .

ـ الأفعال الكلامية في أساليب النحاة:

لا يكاد البحث النحوي في تراثنا يخلو من اهتمام النحاة بدراسة الأفعال الكلامية ضمن تطبيقهم معاني الخبر والإنشاء على بعض الظواهر النحوية، وحرصهم الشديد على الاهتمام بالمعاني والأغراض الإبلاغية المتوخاة من الخطاب، وإصرارهم على أنّ البنية التركيبية تابعة للوظيفة التواصلية، ومن ثم فقد تناولوا الكثير من المعاني المتعلقة بإنجازية الأساليب العربية المختلفة بخلفية تداولية، فتطرقوا إلى كثير من الأفعال الكلامية كفعل التأكيد وفعل الإغراء وفعل التحذير وفعل النداء وفعل الاستغاثة والندبة وغيرها.

أ/ فعل التأكيد:

التأكيد غرض تواصلي يستخدمه المتكلم لتثبيت الشيء في نفس المخاطب وإزالة ما علق بها من شكوك، وقد عني بدراسته بعض المتأخرين من النحاة كالرضي الاستربادي (ت686 هـ)؛ الذي حدد الغرض منه في قوله:<< فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء؛ أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه. وثانيهما : أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط... والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا... >> .

ولمّا كان الغرض من التأكيد هو تقرير الأمر وجعله ثابتا ومتحققا يمكن إفادته باستعمال ألفاظ وصيغ معروفة (كالتوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي، والقسَم

...وغيرها)، فهذا يؤكد ارتباطه بطرفي الخطاب (المتكلم والسامع)، وعليه فإنّ مراعاة حال السامع وكونه شاكا أو متيقّنا، هي التي تدفع المتكلم إلى تأكيد كلامه، فإذا ما كرّر اللفظ نبّه المخاطَب له، ومنعه بذلك من الشك أو توهّم الغلط، وهذا ما حاول الرضي بيانه في تعريفه السابق. وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين التراكيب اللغوية، ومستعمليها؛ فتأكيد المتكلم أمرا ما وتقريره إنّما يرجع إلى ما يصبوا إليه من مقاصد وأغراض يريد إيصالها إلى السامع على نحو ما حدث بين الكندي المتفلسف

وأبي العباس في القصة الشهيرة، المذكورة سابقا .

وخلاصة القول؛ إنّ التأكيد معنى أسلوبي وغرض تداولي؛ تُراعى فيه حال السامع التي أشار إليها الرضي في نصه السابق، وهو ـ أي التأكيد ـ بلغة سورل والتداوليين المعاصريين فعل كلامي يمكن إدراجه ضمن صنف التقريريات .

ب/فعل الإغراء والتحذير:

التحذير والإغراء من الأساليب التعبيرية التي درسها النحاة؛ فالتحذير هو :<< تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه >> . نحو (الأسدَ الأسدَ) أي : احذر الأسد .

وأمّا الإغراء فهو: << تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله >> . نحو :(المروءةَ المروءةَ)؛ أي الزم المروءة، وقد لزم حذف العامل فيهما (الفعل) لارتباط ذلك الحذف بأغراض تواصلية محدّدة يقتضيها المقام، وذلك أنّه لما كان قصدُ المتكلم تنبيه المخاطب وتحذيره من شيء ما حتى يتجنّبه، فإنّ ذلك يتطلّب الإسراع في ذكر المحذّر منه بأبلغ ما يمكن التعبير عنه، بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكره دون (العامل)، فقصدُ المتكلّم من حذف الفعل هنا هو الإسراع في التحذير، أي ليفرغ سريعا إلى لفظ المحذّر منه، وهو حصول الفائدة لدى المخاطَب.

ويبيّن الرضي دور كل من طرفي الخطاب (المتكلم والمستمع) في إنتاج العبارات اللغوية على هيئة مخصوصة، انطلاقا من مراعاة قصد المتكلم وما يريد إيصاله إلى السامع من إفادة تتمثل في تنبيهه على أمر مكروه ليتجنبه، فوجب عليه حذف العامل (الفعل). << لأنّ القصد أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور >> .

والأمر نفسه بالنسبة لأسلوب الإغراء فإنّ علّة حذف العامل فيه، هي نفسها التي تقدّمت في التحذير، لأنّ ذلك مما يقتضيه الترغيب والتشويق في الشيء ، لأنّ المقام هنا يتطلب الإسراع في ذكر (الأمر المحمود)، فيُحذف الفعل للتعجيل، فيتهيأ السامع لتنفيذ الأمر الذي أُغري به، وحينئذ يتحقّق الغرض التواصلي لفعل الإغراء .

والإغراء والتحذير من الأفعال الكلامية يهدفان إلى التأثير في المخاطب وحمله على أداء فعل ما أو اجتنابه، ويمكن إدراجهما ـ حسب تصنيف سورل لأفعال الكلام ـ في صنف الأمريات.

ج/ فعل الاستغاثة والندبة:

هما معنيان أسلوبيان متفرعان عن النّداء في تصور النحاة، فالاستغاثة هي نداء من يُعين على دفع بلاء أو شدّة . وأما النّدبة فهي نداء المُتفجّع عليه أو المتّوجع منه. يقول سيبويه: << اعلم أنّ المندوب مدعو ولكنه متفجّع عليه... فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، إن شئت لم تُلحِق كما لم تلحق في النداء >> .

ويغلب في استعمال نداء المندوب (وا)، نحو: (وا سيداه، و وا كبداه)، وقد تستعمل (يا) إذا لم يؤدّ ذلك إلى اللّبس نحو: (يا للأقوياء للضعفاء). وللمنادى المندوب ثلاثة أوجه : - أن يُختم بألف زائدة لتأكيد التفجّع والتوّجع، نحو : (وا كبدا)

- أن يُختم بالألف الزائدة وهاء السكت ، نحو : (وا معتصماه)

- أن يبقى على حاله، نحو : (وا محمّد).

ويشترط النحاة في المنادى المندوب أن يكون معروفا لدى المتكلم ، لأنّ الغرض من الندبة هو إظهار التفجّع على المندوب ، وذلك إنّما يكون بأعرف الأسماء وأظهرها للدلالة على الغرض المرجو من ذلك . يقول سيبويه : << لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن تخُصّ ولا تُبهم ... >> .

فالمندوب شبيه بالمنادى، ويختلف عنه بأنّ فيه معنى زائدا على النداء هو معنى التفجع، والذي يجعله - حسب تصنيف سورل للأفعال الكلامية - من البوحيات.

د/ الأفعال الكلامية في حروف المعاني :

تثري حروف المعاني اللغة العربية بأساليب كثيرة ومتنوعة، تصلح لمختلف المقامات التواصلية بحسب إرادة المتكلم وقصده، ومراعاة حال المخاطَب للتأثير فيه. ولأهميتها في أثراء الأساليب اللغوية العربية وتنّوعها، فقد اعتنى بها النحاة وعقدوا لها أبوابا خاصة في مصنفاتهم، بل لقد أفرد لها بعضهم مؤلفات وكتبا خاصة لما رأوا لها من أهمية في التعبير والتواصل؛ على نحو ما قام به المرادي (ت749 هـ)في كتابه

(الجنى الدّاني في حروف المعاني) حين نجده يعرض للأداتين: (ألا) و(هلاّ) الدّالتين على العرض والتحضيض، وهما معنيان متقاربان لدلالة كل منهما على الطلب .

فالعرضُ هو الطلب برفق ولين، وهو المعنى المستفاد من الأداة (ألا) ، إذا وليها فعل، نحو قوله تعالى : (أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) . أو إذا وليها اسم على تقدير فعل، كقول الشاعر : (ألاَ رجُلا، جزاه الله خيراً يدّل على مُحصّلة تبينتُ). والتقدير : ألا تُروني رجلا ...

وأما التحضيض : فهو المعنى المستفاد من الأداة (هلاّ)، وهو يعني الطلب بشدة، وقد يؤدَّى هذا المعنى بالأداة (لولا) إذا وليها فعل مضارع، نحو قوله تعالى: (لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)المائدة :٦٣.

والفرق بين بين معنيي العرض والتحضيض كما يرى المرادي هو :<< أنك في العرض تعرض عليه الشيء لينظر فيه، وفي التحضيض تقول : الأولى لك أن تفعل فلا يفوتنّك ... ولذلك يحسنُ قول العبد لسيده : ألا تعطيني، ويقبُح لولا تعطيني >>.

وبالرغم من تقارب معنيي (العرض) و(التحضيض) لدلالة كلّ منهما على الطلب ، إلاّ أنهما يختلفان من حيث درجة الشّدة للغرض المتضمن في القول في كلّ منهما بفضل المعنى المستفاد من أداتيهما، وهي الظاهرة نفسها التي تحدث عنها سورل في اللغة الإنجليزية .

إنّ مثل هذه القضايا وغيرها في مؤلفات الكثير من نحوييننا يدل على مدى اهتمامهم بالمقام الخارجي الذي فيه الخطاب، وعنايتهم بكل ما يحيط بالظاهرة اللغوية من أحوال وملابسات تتصل بالمتخاطبين والظروف التي يجري فيها الخطاب، وهو ما يؤكد عنايتهم بالبعد التداولي في مصنفاتهم .

ثالثا:: جهود البلاغيين في دراسة الأفعال الكلامية:

تناول علماء البلاغة العرب ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن مباحث علم المعاني، وتحديدا في نظرية الخبر والإنشاء، إذ مدار البلاغة ـ عندهم ـ هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والحال هي ما يدعو المتكلم إلى إيراد كلامه على وجه مخصوص يقتضيه المقام التخاطبي ليؤدي به المعنى المقصود إلى المخاطب. ومقتضى الحال مختلف كما أنّ مقامات الكلام متفاوتة ومختلفة << فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف ... >> وهكذا فإنّ لكل مقام مقال تقتضيه الظروف والملابسات المحيطة بالخطاب وأحوال المتخاطبين، وهو ما يؤكد عناية البلاغيين العرب واهتمامهم بالبعد التداولي للغة، وبخاصة في ما يتعلق بظاهرة الأفعال الكلامية التي تبرز بوضوح من خلال الكثير من الأساليب البلاغية العربية، ومنها :

أ/ أسلوب التقديم والتأخير :

التقديم والتأخير من الأساليب البلاغية التي تختص بها اللغة العربية، وهو أسلوب كثير الورود في كلام العرب، وقد تناوله بالدراسة علماء البلاغة، كما تناوله علماء النحو وعلماء التفسير للوقف على معاني الآيات القرآنية التي ورد فيها.

إنّ الغاية التي من أجلها يلجأ المتكلم إلى تقديم لفظ وتأخير لفظ آخر أثناء كلامه ليست لمجرد العناية والاهتمام فحسب، وإنما يعود سببها إلى بواعث وأغراض تداولية يحكمها المقام، ويوجهها السياق الذي يجري فيه الكلام، والأمثلة على ذلك كثيرة في الخطاب القرآني، ومنها قوله تعالى :(وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ)الانعام ١٥٠. وقوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ) الاسراء ٣٠ . فالآيتان متشابهتان من حيث تضمّن كلّ منهما فعلا كلاميا توجيهيا هو (النّهي الصريح عن قتل الأولاد) إلاّ أنّهما تختلفان من حيث السياق الذي وردت فيه كلّ منهما (سبب النزول) إذ وردت الآية الأولى

(آية الأنعام) في سياق قتل الآباء الفقراء لأولادهم، فقال تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)، أي لا تقتلوا أولادكم بسبب فقر حال بكم ، فناسب هنا تقديم رزق الآباء على الأولاد، (نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ).

أمّا الآية الثانية (آية الإسراء) فقد وردت في سياق قتل الآباء لأولادهم وخاصة الإناث منهم خشية الفاقة والفقر ، فقال تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ)، أي خشية فقر شديد يحلّ بكم، وذلك لأنّ الخشية من الشيء تكون قبل وقوعه، فقدّم الأهم - هنا - وهو رزق الأولاد على الآباء لأنّه أنسب ، فقال: (نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ) . فجاء الخطاب مراعيا حال المخاطِب مستمعه عن شيء حاصل بالفعل وبين أن ينهاه عن شيء متوقع الحصول، وهنا يبرز دور أسلوب التقديم والتأخير كآلية تداولية للتفريق بين الموقفين الكلاميين في مثل هذين المثالين.

ب/ أسلوب الحذف:

الحذف من الأساليب البلاغية الشائعة في جميع اللغات ومنها اللغة العربية، عقد له ابن جنّي بابا في (الخصائص) سماه: (...في شجاعة اللغة العربية)؛ جاء فيه: << قد حذفت العربُ الجملة، والمفرد ، والحرف ، والحركة . وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه ... >> .

فقد يلجأ إليه المتكلم ليحذف بعض الأجزاء من كلامه لدلالة الباقي عليها، وهو يرتبط بنص الخطاب كما يرتبط بحال السامع وبعلاقته بذلك الخطاب وهو ما يؤكد مراعاة البعد التداولي لهذا الأسلوب البلاغي، إذ إنّ من دواعيه أنّ المتكلم يرى أحيانا أنّ ترك الذكر أفصح من الذكر، وأنّ الصمت عن الإفادة أزيد للإفادة كما جاء في تعريف عبد القاهر الجرجاني له: << هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِن ... >> . وفحوى كلام الشيخ عبد القاهر أنّ مراعاة حال السامع ، والمقام الذي يجري فيه الخطاب هو ما يجعل المتكلم - في الكثير من الأحيان - يلجأ إلى الحذف بغرض الإيجاز في الكلام، واختصار المسافة

من أجل إيصال أفكاره وتبليغها إلى مستمعه، هذا الأخير الذي يُفترض بأن يكون دوما على علم بمواطن الحذف، وبالقرائن الدالة عليه، من خلال العلاقة التي تربطه بالمتكلم عند تلقي الخطاب .

ج/ أسلوب الالتفاف :

أسلوب الالتفاف هو من الأساليب البلاغية التي اهتم بدراستها البلاغيون وعلماء التفسير ، وسمي بذلك لأنّه يُتنقّل فيه من صيغة إلى أخرى ؛ كانتقال الخطاب من صيغة الحاضر إلى الغائب، أو من صيغة الغائب إلى صيغة الحاضر، وقد سُمي (شجاعة العربية) لأنّها تختص به سائر اللغات .

والالتفات كما يرى الإمام الزركشي (ت794هـ) :<< هو نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر ؛ تطرية واستدرارا للسامع، وتجديدا لنشاطه وصيانة لخاطره من الملل والضجر بدوام الأسلوب الواحد على سمعه >> . وهو من أدق التعريفات التي تبرز الجانب الدينامي للغة، والذي يظهر من خلال التنويع في الأساليب الكلامية أثناء العملية التخاطبية ، ولا شك أنّ ذلك لا يتأتى إلاّ حينما يراعي المتكلم أحوال السامع، والظروف المقامية؛ فيختار من الألفاظ ومن الصيغ ما يكون مناسبا لتحقيق غرضه التواصلي .

وأسلوب الالتفات كثيرٌ في كلام العرب، وفي الخطاب القرآني ، ومن أمثلته قوله تعالى : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (٨٨) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (٨٩)) مريم . وشاهد الالتفات في الآيتين هو انتقال الخطاب من صيغة الغائب : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) إلى صيغة المخاطب : (لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا) . والفائدة من هذا الالتفات كما يرى ابن الأثير (ت637هـ) << هي زيادة التسجيل عليهم بالجراءة على الله تعالى والتعرّض لسخطه ، وتنبيه لهم على عِظم ما قالوه، كأنّه يخاطب قوما حاضرين بين يديه منكرا عليهم وموبّخا لهم >> . ولا شك أنّ الإنكار على المخاطَب وتوبيخه ممّا يستدعي حضوره بين يدي مخاطِبه حتى يكون أشدّ وقعا في نفسه، ولا يمكن أن يتحقّق ذلك في حال غيابه، وهنا يبرز الفعل الكلامي

للتأثير على المخاطب وحمله على الامتثال بفضل أسلوب الالتفات الوارد في هاتين الآيتين الكريمتين .

د/ أسلوب الحكيم:

هو من الأساليب البلاغية، ويسمى كذلك بجواب الحكيم، ويعني إجابة السائل بغير ما سأل عنه، أو بأكثر ممّا سأله، لأنّ حاجته لا تتّم غالبا إلاّ بهذه الزيادة . وإذا كان هذا الأسلوب يُنجز من طرف المتكلم ، إلاّ أنّه يرتبط ارتباطا بالسامع ويتوقّف عليه ؛ إذ << هو تلقي المخاطَب بغير ما يترقّبه إمّا بترك سؤاله والإجابة عن سؤال لم يسأله، وإمّا بحمل كلامه على غير ما كان يقصد، إشارة إلى أنّه كان ينبغي له أن يسأل هذا السؤال ، أو يقصد هذا المعنى >> .

وأسلوب الحكيم شائع الاستعمال في كلام العرب، وفي القرآن الكريم ، وقد ورد في مواضع كثيرة، منها ؛ قوله تعالى :(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) ١٨٨ البقرة . ومناسبة الآية أنّ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كانوا قد سألوا النبي ـ صلى الله عليه وسلّم ـ يوما : عن الأهلّة ؛ لِمَ تبدو صغيرة ثم تزدادُ حتى يكتمل نورها، ثم تتضاءل حتى لا تكاد تُرى ؟ فكان جوابه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بوحي من الله تعالى : (قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) . فاقتضت حكمته ـ سبحانه ـ أن يجيبهم ويُخبرهم عن الحكمة من تغيّر مظهر الهلال ؛ فهي وسيلة لمعرفة المواقيت في المعاملات والعبادات كالحج وغيره، لا عن سبب تغيّر مظهر الهلال (محلّ سؤالهم) لأنّ معرفة ذلك لا تفيدهم في شيء بقدر ما تفيدهم الحكمة التي من أجلها خلق الله الهلال وجعل مظهره يتغير خلال أيام الشهر . فكانت إجابته ـ صلى الله عليه وسلّم ـ لهم شافية كافية ، وهنا تبرز القيمة التداولية للفعل الكلامي بفضل الأسلوب الحكيم ويتحقق الغرض التواصلي بين طرفي الخطاب حينما يتمكن المخاطب من إفادة السامع بالقدر الكافي والمفيد من الجواب .